السنة: السابعة المجلد: 07 العدد:01 ص ص:532- 550
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

The community participation in economic public policy and its role in achieving economic diversification in Algeria

إبتسام بدري*، جامعة الحاج لخضر باتنة
ibtissam.badri@yahoo.com
عبد الله بونكانو، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
جامعة محمد خيضر بسكرة، abdallah.bounkanou@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/29 تاريخ القبول: 2021/10/10

الملخص:

يتبلور المفهوم الجديد للسياسات العامة الاقتصادية من خلال التفاعل بين الجهود الحكومية والمشاركة المجتمعية للوصول إلى اقتصاد متنوع قادر على مواجهة مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المشاركة المجتمعية في بناء سياسة عامة اقتصادية تحقق اقتصاد متنوع، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكننا من تحليل واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على التنويع الاقتصادي، والوقوف على مدى مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع وتنفيذ القرار الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع رغم ما تزخر به من إمكانات اقتصادية متنوعة، ويرجع ذلك إلى سيطرة الحكومة على صنع القرار وغياب شبه تام للمشاركة المجتمعية.

*المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، سياسة إقتصادية، مشاركة مجتمعية، قرار، محروقات.

Abstract:

The new concept of economic public policies has been shaped through the interaction between government efforts and societal participation targeting a diversified economy capable of facing the risks of dependence on a single commodity.

This study aims to highlight the role of societal participation in building an economic public policy that achieves a diversified economy, through a descriptive and analytical perspective, I will analyze the reality of economic public policy in Algeria and the repercussions on economic diversification, this would help determine the extent to which civil society and private sector participate both in decision-making and implementation. The study concluded that the Algerian economy is not yet diversified despite its diversified economic potential. This is due to the government's control over decision-making and the almost complete absence of societal participation.

Keywords: Economic Diversification; Economic Policy; Societal Participation; Decision; Hydrocarbons

مقدمة:

أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية الحديثة التي حاولت إيجاد آليات فعالة لإصلاح السياسات العامة على دور المشاركة الشعبية عبر مساهمة أفراد المجتمع في وضع وتنفيذ القرارات العامة الموجّهة لهذه السياسات، والتي تميزت بحجم السيطرة الحكومية الكبيرة عليها، وهو الحال الذي ينطبق على السياسات العامة الإقتصادية باعتبارها أداة لتدخل الدولة في المجال الإقتصادي.

تسعى السياسات العامة الاقتصادية بمختلف مستوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تنعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، مما يستدعي إيجاد إطار شامل تنسجم من خلاله هذه الأهداف ويضمن الوصول إليها، ويعتبر التنويع الإقتصادي أحد أبرز هذه الأهداف، والذي يمثل في حد ذاته تحد خاصة أمام الدول التي يعتمد اقتصادها على مورد واحد، مما يطرح

بإلحاح ضرورة انتهاج سياسات عامة إقتصادية في إطار من التفاعل بين الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية للوصول إلى هذا التنوع.

إعتمدت الجزائر - كغيرها من الدول النفطية - العديد من السياسات الإقتصادية بهدف تنويع اقتصادها، والخروج من إقتصاد الريع القائم على قطاع المحروقات إلى إقتصاد انتاجي متنوع الإيرادات، إلا أن هذه السياسات - حسب ما يفرزه الواقع - لم تحقق الأهداف المرجوة إذ لا يزال الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل رئيسي على القطاع النفطي رغم ما تحوزه الجزائر من مقومات طبيعية وبشرية، وهو ما يثير التحدي لإعتماد سياسة إقتصادية تشاركية ملائمة لتحقيق هذا التنوع.

وفي هذا السياق يتبادر إلى الأذهان السؤال المحوري التالي:

كيف تحقق المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الإقتصادية التنويع الإقتصادي في الجزائر؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال البحث في مدى صحة الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الإقتصادية في الوصول الى إقتصاد متنوع.
- ✓ تتميز السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر بغياب المشاركة الشعبية.
- ✓ يعتمد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، مما يجعله غير متنوع.
- ✓ كلما تم إعتماد سياسة عامة إقتصادية قائمة على المشاركة المجتمعية في ظل إستغلال الإمكانات المتاحة تم تحقيق إقتصاد متنوع.

وللإجابة على هذه الإشكالية والتحقق من هذه الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطارالمفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر؛ المشاركة المجتمعية وواقع التنويع الإقتصادي.

المحور الثالث: إصلاح السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؛ تعزيز الشراكة المجتمعية وخلق التنويع الاقتصادي.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة: تحديد عناصر كل مفهوم وكشف العلاقة بينها.

مما لاشك فيه أن التنويع الاقتصادي يعتبر أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسة العامة الاقتصادية إلى تحقيقها، وتظهر هذه الأهمية من خلال العلاقة بين العناصر المحددة لكل مفهوم من هذه المفاهيم، سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بكل مفهوم على حدة، وصولا إلى العلاقة بينها.

1ـ تعريف السياسة الاقتصادية:

اختلفت توجهات الباحثين والمفكرين حول تعريف السياسة الاقتصادية، مما يوحي بوجود عدة تعاريف متباينة حسب توجهات وتصورات المهتمين بهذا المفهوم المتعدد الاتجاهات والواسع الاهتمام من طرف الاقتصاديين والسياسيين وحتى صناع القرار. وللوصول إلى أهم العناصر التي تحدد هذا المفهوم سنحاول عرض بعض التعاريف بما يخدم الموضوع ويحقق أهداف الدراسة.

يقصد بالسياسة الاقتصادية "كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار (المفاضلة) بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"، كما تعرف بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية".

وتعرف أيضا "بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية المسطرة وعلى رأسها الإستقرار الإقتصادي" (مزيان و سلامي، 2017، صفحة 86).

من خلال هذين التعريفين تعتبر السياسة الإقتصادية جزء من السياسة العامة للدولة والتي تعبر عن تدخل السلطات العمومية في المجال الإقتصادي، من خلال القرارات والإجراءات التي تتخذها لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية تعبر عن الإستجابة لمتطلبات المجتمع وتحقق طموحاته، ويتعدى الأمر المتطلبات الاجتماعية إلى المتطلبات الإقتصادية المرتبطة بخلق بيئة إقتصادية مناسبة.

2 ـ تعريف التنويع الإقتصادي:

تختلف وجهات نظر الباحثين والمفكرين حول تعريف التنويع الإقتصادي، فهناك من يربطه بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، كما يعتقد الكثيرون بأن التنويع الإقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع الصادرات هو في الحقيقة جزء من التنويع الإقتصادي، إذ أنه يتضمن تنويع الصادرات والواردات(بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، الصفحات 331- 332).

فهو يعني بذلك "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات لتقليل مخاطر الإعتماد على قطاع واحد خاصة إذا كان ريعيا" (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22).

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للتنويع الإقتصادي على النحو التالي: يمثل التنويع الاقتصادي اتجاه السلطات العمومية نحو خلق بدائل إقتصادية جديدة بدل الإعتماد على مصدر واحد، وتشمل بذلك قطاع الصادرات والواردات على حد السواء.

وعليه فإنه في إطار السياسة الإقتصادية يجسد التنويع الإقتصادي أحد أهداف السياسات الإقتصادية التي تستجيب لضرورة الخروج من وضعية الاعتماد على مصدر إقتصادي واحد، نحو تهيئة البيئة لمصادر أخرى تساهم في زيادة معدلات النمو والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي.

3 ـ تعريف المشاركة الشعبية:

تُجمع أهم المقاربات التي تبنت مفهوم المشاركة الشعبية على أن هذا المفهوم جاء نتيجة قصور المفاهيم القديمة مثل الديمقراطية التمثيلية وغيرها عن التعبير عن الطموحات والمطالب الشعبية الحقيقية، والتي أهملت دور المواطن في المساهمة في القرار المحلي، مما تطلب إيجاد بدائل تجسد إشراك المواطن من مختلف المستويات في السياسات العامة وتنويع بدائل القرار العام والمساهمة بفعالية في تنفيذه، تحت طائلة تضييق الهوة بين الحكومة والمجتمع(الخلايلة، 2013، صفحة 60).

ينظر للمشاركة المجتمعية باعتبارها أفضل الطرق لتنمية وتطوير وسائل ملائمة تسهل نقل وتبادل الأفكار والآراء والاتجاهات، فهي تتطلب اندماج كل الأطراف في تحقيق أهداف المجتمع، ومنه فهي تعبر عن تلك الجهود الشعبية الناجحة التي تستهدف التأثير على قرارات وأفعال الحكومة، أو التأثير في السياسة العامة أو وضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تؤثر مباشرة في حياة المجتمع(بوعمامة، 2017، صفحة 214).

ويعطي التعريف العام المطروح في تقرير الأمم المتحدة مفهوما شاملا للمشاركة الشعبية، فيعرفها بأنها "خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفعالة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا فيها بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية" (قياتي، 2017، صفحة 76).

يربط هذا التعريف مفهوم المشاركة الشعبية بمفهوم التمكين لأفراد المجتمع من المساهمة في التنمية، مما يعني إتاحة الفرصة لكل الفواعل المجتمعية لأن يكونوا طرفا فاعلا إلى جانب الفواعل الحكومية الرسمية في صنع القرار المحلي خلال كل مراحله بدء من تنويع بدائله وصولا إلى تنفيذه وتقويمه.

ويعرفها عبد المنعم شوقي بأنها "عملية مساهمة المواطنين طوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك، بل أن المشاركة تعبر عن درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع إستجابتهم لحل هذه المشكلات" (قياتي، الصفحات 76- 77).

يركز هذا التعريف على الطابع الطوعي للمشاركة الشعبية، فهي تعبر عن إرادة أفراد المجتمع في أن يكونوا طرفا في العملية التنموية، ويرجع ذلك حسب شوقي إلى أن المواطن يكون أقدر على التعبير عن مشكلاته مما يجعله قادرا على المساهمة بفعالية في إيجاد حلا لهذه المشكلات من خلال تنويع بدائل القرار المحلي.

بهذا المعنى تمثل المشاركة الشعبية وسيلة في حد ذاتها، وبقدر فاعليتها بقدر ما تصلح في كونها إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع حتى يكون له دور رئيسي في سعيه نحو بلوغ أهدافه التنموية، ويعد مفهوم المشاركة المجتمعية أساسا في تنظيم المجتمع على أساس تنظيمات تعمل على تحقيق الأهداف

المشتركة المنبثقة من ضرورة مساهمة أفراد المجتمع في التغييرات التي تجري بمجتمعهم والسيطرة عليها(قدومي، 2008، الصفحات 28- 29).

4 ـ المشاركة المجتمعية في السياسة الاقتصادية آلية لتوسيع بدائل التنويع الاقتصادي:

تسعى الحكومات من خلال تبني سياسة إقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، والتي ترتبط بتنمية المجتمع وتحقيق طموحاته وتلبيه مطالبه، وبذلك تبدو الحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بإشراك أفراد المجتمع في السياسة الإقتصادية ضرورية، من خلال مساهمته في تحديد بدائل القرار الإقتصادي، والمساهمة الفعالة في تنفيذه وتفعيل عوامل تقييمه.

يركز مفهوم التنويع الاقتصادي على عدم الإعتماد على مورد إقتصادي واحد، وخلق بدائل أخرى، بما يمكن من تنويع الصادرات والواردات ويقلل من درجة المخاطر الإقتصادية (سعودي، 2019، صفحة 14).

تتأكد من خلال ما سبق أهمية المشاركة المجتمعية في السياسات الاقتصادية، في كونها تعمل على توافق أهداف السياسة الإقتصادية مع خلق وتوسيع بدائل التنويع الإقتصادي، لأنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في تنويع خيارات وبدائل القرار الإقتصادي والذي يعبر في الأخير عن طموحات ومطالب أفراد المجتمع، يعمل هذا على زيادة الثقة بين المجتمع والحكومة ويوسع مجال التعاون فيما بينهما.

1.4 أهداف المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الاقتصادية: تحقق المشاركة المجتمعية في السياسة الاقتصادية أهدافا مهمة يمكن الحديث عنها وإبراز دورها في التنويع الإقتصادي من خلال ما يلي: (قياتي، الصفحات 78-79).

تقليل التكلفة: تعمل المشاركة المجتمعية على ترشيد قرارات السياسة الإقتصادية وترتيب الأولويات حسب حاجات المجتمع، مما يحقق كفاءة الإستخدام الأمثل للموارد المحلية.

وباعتبار أن السياسة الإقتصادية ترتكز على إيجاد مناخ وبيئة مناسبة للأنشطة الإقتصادية والتي تعتمد بدورها على الموارد، مما يساهم في خلق فرص جديدة تحقق من خلالها السياسة الإقتصادية التنويع الإقتصادي المنشود.

ضمان التأييد الجماهيري للمشروعات: تمثل المشاركة المجتمعية في السياسات الاقتصادية وسيلة لتقريب حاجات أفراد المجتمع ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يساعد على تحقيق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات.

يحقق هذا الدعم الجماهيري للمشروعات مجالات جديدة للاستثمار من خلال عدم التركيز على مجالات معينة، وفتح الآفاق نحو مجالات أخرى.

تحقيق الفاعلية للمشروعات: وهذا من خلال:

- ✓ توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية.
- ✓ إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم وعادات المجتمع.
- ✓ ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية.

إن تحقيق فاعلية المشروعات من خلال مشاركة أفراد المجتمع في السياسة الاقتصادية ينعكس على مدى قدرة السياسة الاقتصادية على خلق بدائل اقتصادية جديدة، فكلما زادت المشاريع الناجحة زادت إمكانية خلق بدائل جديدة.

تحديد المطالب والحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع: من خلال مشاركة أفراد المجتمع في وضع بدائل القرار المتعلق بحاجاتهم الفعلية، ومن ثم تتحقق الإدارة الفعلية للموارد، ويساهم في خلق مناخ ملائم لبدائل اقتصادية تتماشى وحاجات أفراد المجتمع.

بناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني: وذلك بفسح المجال أمام المبادرات المجتمعية تعمل المشاركة في السياسة الاقتصادية على إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والحكومة من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وبالمقابل تمكن هذه الثقة من تنويع الفرص وتعدد البدائل(عبد الغني، 2019، صفحة 462).

2.4 متطلبات وآليات المشاركة المجتمعية في السياسة الإقتصادية: نظرا لما تحققه المشاركة المجتمعية من مزايا تتعلق بالتنويع الإقتصادي، فإنه بات من الأكيد البحث عن متطلبات هذه المشاركة، وتتمثل فيما يلي:

- متطلبات قانونية وتنظيمية: تتمثل في ضرورة إيجاد قواعد قانونية تسمح بمشاركة المواطنين في صياغة وتنفيذ القرار الاقتصادي، وتضمن تشكيل الجمعيات والأحزاب، وتفعيل الرقابة المجتمعية على ممارسة السلطة (خروفي، 2012، صفحة 64) إضافة إلى وجود نظام إداري لا مركزي في التخطيط ويدعم المبادرات المجتمعية، ويمكن في المساهمة في تنويع بدائل السياسة الاقتصادية(قياتي، 2017، صفحة 82).

- متطلبات مرتبطة بالأفراد المشاركين: تتعلق بمدى شعور أفراد المجتمع بالمشكلات المشتركة وضرورة المساهمة في علاجها، ووضع الأهداف المشتركة وتنفيذها، ومدى توفر المعارف والخبرات اللازمة لذلك، في ظل توفر مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة الجهود المجتمعية(محمود، 2013، صفحة 218).

3.4 مستويات المشاركة المجتمعية في السياسة الإقتصادية: من الواضح أن السياسة العامة الإقتصادية تتضمن مجموعة القرارات الإقتصادية التي تصدرها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية العامة،(عبد الحميد، 2003، صفحة 14) لذلك فالمشاركة الشعبية في السياسة الإقتصادية ترتبط بمراحل صناعة هذه القرارات من خلال ما يلي:

- المشاركة في إعداد ورسم السياسة الإقتصادي: والتي تتضمن تحديد المشكلات والحاجات، ومناقشة البدائل وتقرير الأولويات.

- المشاركة في تنفيذ القرار: حيث يزداد حجم المشاركة في التنفيذ بحسب المشاركة في الإعداد ومدى قدرة القرارات على تلبية حاجات المجتمع المشاركة في الرقابة: وهي أداة فعالة في تقليل الأخطار والانحرافات وتصحيح مسار التنفيذ(قياتي، 2017، صفحة 81).

ثانياً: واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر؛ المشاركة المجتمعية وواقع التنويع الاقتصادي.

تعتبر عملية صنع السياسة الاقتصادية عملية سياسية بالدرجة الأولى، حيث يقوم النظام السياسي بتقرير وتنفيذ هذه السياسة لحل مشاكل المجتمع في مختلف الميادين، فالسياسة الإقتصادية ليست بعيدة عن البيئة السياسية بل هي مرتبطة بها، فعملية صنع السياسة الإقتصادية هي نتاج تفاعل ذو طبيعة حركية معقدة تشمل العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل، ويحدد النظام السياسي كيفية رسم السياسات الاقتصادية، وبالتالي يحدد دور كل من المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحديد المشاكل وطرحها على الحكومة وفي استخلاص الحلول البديلة والاختيار من بينها(رانجة، 2020، صفحة 158).

عرفت الجزائر منذ الإستقلال عدة سياسات إقتصادية من النظام الاشتراكي إلى نظام إقتصاد السوق، حيث تخلل هذه المرحلة عدة تجارب في مجال السياسة العامة الإقتصادية ما بين برامج إصلاحية وتغيير جذري في نمط التسيير، وتمتاز السياسة الاقتصادية في الجزائر بالضبابية من حيث تشريعاتها والإجراءات التي تضمنتها، فرغم الاتجاه نحو إقتصاد السوق والدخول في نظام اقتصادي يفسح المجال أمام المبادرات الفردية إلا أن القوانين لا تزال تؤثر سلبا على تطور الإقتصاد الوطني، بسبب عدم وجود مشاركة حقيقية لتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في صنع وتقييم السياسة العامة الإقتصادية، وبروز هيمنة الدولة على الإقتصاد سواء في مرحلة النظام المركزي الذي تبنته الجزائر بعد الإستقلال او حتى بعد إعتمادها على النظام الرأسمالي.(حمادي، 2020، الصفحات 208- 209) مع تسجيل سيطرة القطاع العام على الناتج الوطني الإجمالي مقارنة بالقطاع الخاص، رغم أنه عرف انتعاشا خلال الفترة 2009 وبداية 2012 بسبب إنخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام(بللعما و بن عبد الفتاح، صفحة 339).

وتقوم السياسة إقتصادية في الجزائر على نمو اقتصادي غير متوازن، يعتمد على قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر، إذ يمثل

ما يفوق 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، وفي ظل أسعار المحروقات المرتفعة ساهمت عائداته في تحقيق فائض مالي مهم على مستوى الميزان التجاري، ومكن من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات كما مثلت عائداته مصدرا لإيرادات الموازنة العامة. وبالموازاة مع ذلك لم تقدم القطاعات الأخرى وفي مقدمتها الصناعة والزراعة أي قيمة مضافة يمكن أن تكون البديل لرفع وتنويع إيرادات الجزائر في حالة إنخفاض أسعار النفط، وهو ما حدث عام 2014 عندما عرفت أسعار النفط انخفاضا أثر سلبا على إيرادات الجزائر(حمادي، صفحة 207)، مما إستدعى التفكير في آليات تحريك باقي القطاعات الأخرى، خاصة بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مقومات مادية وبشرية وطبيعية.

وتظهر هذه الوضعية من خلال واقع الناتج الداخلي.

الجدول رقم1: مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2008- 2018) الوحدة (%)

القطاعات / السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات التجارية
2008	7,81	53,65	5,58	10,27	22,69
2009	11,56	38,60	7,09	13,59	29,16
2010	10,51	43,29	6,39	13,02	26,78
2011	10,42	46,17	5,85	11,74	25,83
2012	11,39	44,35	5,84	11,94	26,48
2013	12,76	38,64	6,00	12,66	29,94
2014	13,38	35,16	6,32	13,54	31,60
2015	15,53	25,16	7,38	15,39	36,54
2016	16,39	23,17	7,50	15,87	37,07
2017	15,82	26,38	7,45	15,71	34,64
2018	15,40	28,87	7,16	14,89	33,68
متوسط الفترة	12,82	36,67	6,60	13,51	30,40

المصدر: إعداد الباحثين بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(الديوان الوطني للاحصائيات، 2015، الصفحات 73- 74)و

(الديوان الوطني للاحصائيات، 2017، الصفحات 76- 77)و(الديوان الوطني للاحصائيات، 2018، الصفحات 65- 66)و(الديوان الوطني للاحصائيات، 2021، الصفحات 66- 67).

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع المحروقات يسيطر على الناتج الوطني الإجمالي خلال هذه الفترة بنسبة 36,67%، ثم يأتي قطاع الخدمات التجارية بنسبة 30,40%، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تقدر بـ: 13,40%، وقطاع الفلاحة بنسبة 12,82%، وفي الأخير قطاع الصناعة بنسبة ضئيلة تقدر بـ 6,60% كمتوسط خلال نفس الفترة، وتعكس هذه النتائج أن السياسة الإقتصادية في الجزائر بعيدة عن تحقيق تنويع إقتصادي حقيقي مبني على القطاعات البديلة عن المحروقات خاصة قطاع الفلاحة والصناعات خارج المحروقات، وفي ظل سيطرة شبه كلية للقطاع العمومي على الإقتصاد الوطني مقابل القطاع الخاص.

وتعود أسباب إعتماد السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر على قطاع المحروقات وغياب التنويع الإقتصادي إلى:

- ✓ غياب إستراتيجية واضحة يقوم عليها الإقتصاد الوطني في مختلف المستويات القريبة والمتوسطة والبعيدة، والتي تشكل قاعدة نحو التنويع الإقتصادي.
- ✓ البيروقراطية الشديدة التي تعد معرقلا للاستثمار نظرا للصعوبات التي يواجهها المستثمر خاصة رجال الأعمال من داخل وخارج الوطن.
- ✓ عدم ملائمة التشريعات الاقتصادية الجزائرية لإقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة الحرة وتقليص تدخل الدولة في السياسة الإقتصادية.
- ✓ ذهنية الفرد الجزائري التي تقوم على مرجعية غير منسجمة مع ما تفرضه متطلبات التنويع الإقتصادي كالمبادرة بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة فاعلة.
- ✓ ضعف مردودية قطاعات الزراعة والسياحة وعدم قدرتها بأن تكون محركات أساسية للتنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات(حمادي، صفحة 211).

عدم وجود قطاع خاص فعال قادر على منافسة القطاع العمومي من خلال المشاريع والاستثمارات، وأن يفرض نفسه كفاعل رئيسي ومحوري في السياسة العامة الاقتصادية الوطنية، حيث يعتبر القطاع الخاص قاعدة أساسية في تحقيق اقتصاد حقيقي يتميز بالتنوع ويمكن إرجاع أسباب ضعف القطاع الخاص في الجزائر الى جملة من العراقيل منها:

عراقيل مالية: تتعلق بعملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص، خاصة تكلفة رأس المال الناتجة عن الفائدة المدفوعة مقابل الحصول على رأس المال وسياسات الإقراض المعتمدة من طرف البنوك التي ترتكز على القروض القصيرة الأجل، إضافة الى ضعف السوق المالي في الجزائر(ضيف و عزوز، صفحة 32).

✓ عراقيل غير مالية: ومنها وضعية المناخ الاستثماري المتمثلة في الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص إضافة الى تعاظم مكانة القطاع العام بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مما اعطى مكانة للقطاع العام أدت الى عرقلة تنمية القطاع الخاص، وكذلك غياب المنافسة التي تساهم في تطوير القطاع الخاص وتزيد من مساهمته في النشاط الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على التنويع الإقتصادي، وتوجد عراقيل أخرى تتمثل في إشكالية ملكية الأراضي في الجزائر وانعدام الإرادة السياسية اللأزمة(ضيف و عزوز، صفحة 33).

ورغم محاولات الجزائر تحقيق التنويع الإقتصادي، إلا انه يمكن الوقوف على بعض الأسباب التي أدت الى فشل هذه المساعي وعلى رأسها:

✓ الحفاظ على الصيغة الريعية في الإقتصاد الوطني والإعتماد شبه الكلي على الثروات النفطية، رغم الإستثمار في القطاع الصناعي.

✓ هشاشة البنية التحتية وبالتالي الغياب شبه الكلي لمتطلبات الإستثمار لاسيما المنتج منه.

عدم وجود تكامل بين مختلف فروع الإقتصاد وهو ما يخالف منطق التنويع الاقتصادي (زغاشو و دهان، 2017، صفحة 08).

ثالثاً: إصلاح السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؛ تعزيز المشاركة المجتمعية لخلق التنويع الاقتصادي.

مما سبق تتأكد أهمية المشاركة المجتمعية كأداة فعالة لدمج المبادرات المجتمعية في صنع وتنفيذ السياسة العامة الإقتصادية، لما تحققه من مزايا تنعكس على مدى تحقيق التنويع الإقتصادي، مما يضمن حماية الإقتصاد الوطني من العديد من المخاطر الناجمة عن إعتماده على قطاع المحروقات وبالموازاة مع ذلك وفي ظل سعي الحكومة الجزائرية نحو إعتماد سياسة اقتصادية ناجعة يظهر دور العديد من العوامل التي تساهم في تعزيز مساهمة أفراد المجتمع في السياسة العامة الإقتصادية وخلق تنوع اقتصادي.

✓ تفعيل دور التنمية السياسية، والتي ترتكز في بعدها التقليدي على التأكيد على مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتحويل الأنظمة السياسية من أنظمة تقليدية إلى أنظمة حديثة، قوامها الشرعية، والتي تحظى بفعل الإختيار الشعبي بدعم جمهورها، الذي يشارك فعليا في عملية صنع السياسة العامة. نستخلص مما سبق أن التنمية السياسية من خلال هذا المفهوم توفر المناخ الملائم لمشاركة المواطنين في السياسة العامة الإقتصادية، باعتبارها تمكن من خلق أنظمة سياسية شرعية من إختيار الشعب وتحظى بتأييده مما يمكن من مساهمته في صنع وتنفيذ القرار الإقتصادي.

✓ رد الإعتبار للمواطن في صنع القرار بصفته محور الديمقراطية التشاركية، من خلال خلق الوعي لمناقشة المشاكل والقضايا المجتمعية خاصة ذات البعد الاقتصادي.

✓ تفعيل دور وسائل الإعلام في مناقشة القضايا الوطنية ودعم الأهداف الإقتصادية الوطنية باحترافية وموضوعية. بما يساهم في تنمية الحس الوطني للأفراد بضرورة المشاركة في صنع السياسة العامة الإقتصادية.

✓ إحلال مقاربة الشراكة عام/خاص، والتوجه نحو خصخصة ممارسات الدولة من خلال إيجاد حركية وديناميكية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

✓ تفعيل الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني من خلال مسايرتها لجهود الدولة والإنسجام مع برامجها التنموية وتطوير قدرات الأفراد وغرس الفكر التطوعي.

تنمية دور القطاع الخاص في صنع وتنفيذ السياسة الإقتصادية من خلال:

✓ خلق مناخ إستثماري ملائم لتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تبني تشريعات وقوانين تمكنه من إستعادة مكانته كشريك إلى جانب القطاع العام وتمكنه من المنافسة الحقيقية.

✓ إعادة النظر في تكلفة رأس المال، وتسهيل الحصول على الموارد المالية بإقرار سياسات إقراض ملائمة وفعالة، إضافة إلى تعبئة المزيد من الإيرادات، والحد من الاستثمار العام وزيادة كفاءته.

تحسين بيئة الأعمال من خلال اعتماد سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإزالة كل العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة وبالمقابل ينبغي على القطاع الخاص الإنخراط في المبادرات الحكومية.(بللعما و بن عبد الفتاح، الصفحات 341- 342)

إن تفعيل هذه العوامل يساهم في تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجزائر في السياسة العامة الإقتصادية من خلال مساهمتهم في صياغة القرار الإقتصادي وتنفيذه بما يتوفر لهم من إمكانيات وكفاءات، مما يساعد على تبني سياسة إقتصادية توفر بيئة مناسبة للتنويع الإقتصادي.ويجرنا هذا إلى الحديث عن بعض العوامل التي تعتبر كشروط يجب توفرها في الاقتصاد الجزائري وعوامل أخرى تعتبر كإمكانات تزخر بها الجزائر يجب إستغلالها، لتحقيق التنويع الإقتصادي المنشود.

1ـ عوامل نجاح التنويع الإقتصادي: تتمثل في المبادئ والشروط التالية: (زغاشو و دهان، صفحة 11).

✓ حسن الإستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية بمعنى أن عملية التنويع الإقتصادي تنطلق من كفاءة إستخدام ما أتيح من موارد محلية، فطبيعة الموارد المتوفرة هي التي تحدد عناصر التنوع فالجزائر التي تتوفر على إمكانات زراعية وإمكانات صناعية وبدائل طاقوية طبيعية يجب

عليها الاتجاه نحو القطاع الفلاحي، والقطاع الصناعي، وقطاع الطاقات المتجددة.

- ✓ تبني سياسات ملائمة لاسيما في فترة الرخاء حين تتوفر إيرادات مالية عمومية كبيرة فيجب توجيهها نحو الإستثمار في المجالات المنتجة.
- ✓ إنتقاء الوقت المناسب للتجسيد الفعلي لعملية التنويع الإقتصادي بالنظر لما تتطلبه من وقت وإمكانات مادية ومالية.
- ✓ تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات.

تشجيع الإستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا لاسيما في نقل التكنولوجيا الحديثة.

2ـ إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة على التنويع الإقتصادي:

تتوفر الجزائر على عدة إمكانات إقتصادية لها الدور الكبير في نمو إقتصاد وطني متنوع، فإلى جانب ما حباها الله به من ثروات باطنية ومعادن، هناك إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، تتمثل أساسا في القطاع الفلاحي، إذ تتمتع الجزائر بمساحات فلاحية كبيرة وموارد مالية مختلفة إلى جانب يد عاملة هائلة، إضافة إلى القطاع الصناعي وما تزخر به الجزائر من مواد أولية وطاقات بشرية متميزة، دون إهمال القطاع السياحي الذي يعد بديلا عن قطاع المحروقات وموردا حقيقيا بالنظر للمقومات الجغرافية والطبيعية الموجودة بالجزائر والتراث التاريخي والثقافي اللذان يشكلان جذبا سياحيا بامتياز، إلى جانب المقومات المادية مثل الهياكل والبنى التحتية رغم ما تحتاجه من تطوير. (ضيف و عزوز، صفحة 26).

وفي سياق الحديث عما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات تطرح كبدائل عن قطاع المحروقات، يطرح باهتمام كبير موضوع الطاقات المتجددة والتي أصبحت من أهم البدائل للاقتصاديات الحديثة، خاصة بعد الأزمات التي صاحبت التذبذبات في أسعار الطاقات الأحفورية على غرار ما تسببه من تلوث و صعوبة استدامتها، تحوز الجزائر مصادر مختلفة للطاقات المتجددة تتنوع بين الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية والطاقة الحرارية الجوفية.

خاتمة:

السياسة العامة الإقتصادية تعبر عن توجه الدولة نحو خلق بيئة إقتصادية تتنوع من خلالها النشاطات الإقتصادية، ويشمل مفهوم التنويع الإقتصادي الإنتقال من الإعتماد على مورد إقتصادي واحد نحو تعدد الموارد وخلق قواعد إنتاجية بديلة، ويتحقق ذلك من خلال هدف السياسة العامة الإقتصادية التي تحقق مزايا عديدة أهمها تنويع الموارد وزيادة حجم الصادرات.

وتساهم السياسة العامة الإقتصادية في التنويع الإقتصادي بالإعتماد على إستغلال كل الإمكانات المتاحة من خلال مساهمة تنظيمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ هذه السياسة، إضافة الى تعزيز دور القطاع الخاص من خلال خلق بيئة ملائمة تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنافسة التي تحقق التنوع.

وفي سياق عناصر هذه المفاهيم وتحديد العلاقة فيما بينها نستنتج أهم ملامح واقع المشاركة المجتمعية في السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على التنويع الاقتصادي.

✓ عدم قدرة السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر على إدماج القدرات المجتمعية في صنع وتنفيذ القرار الإقتصادي، مع وجود سيطرة كبيرة للدولة على هذه العملية، أدى ذلك إلى سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات الاقتصادية.

✓ إعتماد السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر على نمو إقتصادي غير متوازن، مبني على قطاع المحروقات، مما يعني غياب التنويع الاقتصادي، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانات طبيعية وبشرية تمثل نواة هذا التنويع في حالة استغلالها الأمثل.

وترجع أسباب عدم قدرة السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر تحقيق هذا التنوع الى:

- البيروقراطية الشديدة.
- غياب إستراتيجية واضحة مبنية على فلسفة استغلال كل الإمكانيات المجتمعية والطبيعية.

- إهمال دور القطاع الخاص وغياب الإستثمارات الأجنبية.

وتبعا لذلك يمكن الوقوف على التوصيات التالية:

✓ التأكيد على دور المشاركة المجتمعية في صنع وتنفيذ السياسة العامة الاقتصادية، ويتم ذلك وفق أبعاد التنمية السياسية باعتبارها آداة لخلق مناخا ملائما لذلك.

✓ تفعيل الدور التوعوي لوسائل الإعلام باعتبارها وسيلة فعالة لمناقشة القضايا الاقتصادية العامة.

✓ خلق بيئة ملائمة وإزالة كل العراقيل والقيود التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني.

✓ الاستفادة من الخوصصة الإنتاجية للموارد الطبيعية (الفلاحية، الصناعية، السياحية، الطاقات المتجددة...)، والتوجه نحو إستغلالها الأمثل في خلق التنويع الاقتصادي.

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي والإستفادة من كل مزياه الإنتاجية والتقنية.

مما يؤكد على أن التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر يتحقق وفق سياسة اقتصادية ناتجة عن التفاعل بين الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية، في ظل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب والتقارير

- الخلايلة، محمد علي. (2013). الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (2015). الجزائر بالأرقام نتائج 2012-2014، الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (2017). الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016، الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (2021). الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع .
- محمود، منال طلعت. (2013). الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الحميد، عبد المطلب. (2003). سلسلة الدراسات: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

ثانيا: المجلات الدورية

ـ بللعما أسماء ، وبن عبد الفتاح دحمان. (2018). إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية. العدد 01، الصفحات 331-342.
ـ بوعمامة، فايزة. (2017). الشراكة المجتمعية في إتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنموية محلية ناجحة. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية. العدد29، صفحة 214.
ـ حمادي، مصطفى. (2020). معوقات السياسات العامة الإقتصادية في الجزائر. مجلة الناقد للدراسات السياسية. العدد 01، الصفحات 207-211.
ـ رانجة، ز كية. (2020). مكانة الدولة اليوم في صنع السياسة العامة الإقتصادية. المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية. العدد 10، صفحة 158.
ـ زغاشو، مريم ، و دهان، محمد. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي - إقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا. مجلة العلوم الإنسانية. العدد 48، الصفحات 08-11.
ـ سعودي، عبد الصمد. (2019). التنويع الإقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الإقتصاد الجزائري: دراسة تطبيقية نموذج التنويع - هريشمان هرفندل -. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة. العدد02، الصفحة 14.
ـ مزيان، عبد الغفور ، وسلامي، احمد. (2017). فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية - دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000-2022). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. العدد 30، الصفحات 86-100.
ـ ضيف،أحمد، و عزوز أحمد. (2018). واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعليه لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.العدد 19، الصفحات 22-33.
ـ عبد الغني، أحمد عبد الحميد سليم. (2019). مؤشرات تخطيطية لتفعيل المبادرات المحلية كنموذج للتنمية بالمشاركة. مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية. العدد 13، صفحة 462.
ـ قياتي، عاشور. (2017). دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد 11، الصفحات 76-79.

ثالثا: الرسائل العلمية:

ـ خروفي، بلال. (2012). الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر. (رسالة ما جيستير). ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح. الصفحة 64.
ـ قدومي، منال عبد المعطي صالح. (2008). دور المشاركة المجتمعية في تطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الاحياء السكنية في مدينة نابلس. (رسالة ما جيستير في التخطيط الحضري والإقليمي) كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية . الصفحات 28-29.